التنوع المجتمعي وتأثيره في عملية بناء الدولة (العراق أنموذجاً)

م. م. زهراء عبد الأمير الحربي

كلية العلوم السياسية جامعة النهرين

المُستخلص

تعد الدولة مؤسسة وجدت لتحقيق أهداف وغايات مجتمعية، وهي من أجل ذلك بحاجة إلى بناء مؤسسي صحيح وعنصر الشرعية الذي يعد ضرورياً لعملية البناء لتتمكن من فرض النظام وتوفير حياة أفضل لأفرادها، وظاهرة التنوع الاجتماعي إحدى الظواهر الملازمة للمجتمعات البشرية مما جعل الإنسان يشعر بتمايزات فيما بينه وبين الجماعات الأخرى، وقد تفصح المكونات المجتمعية عن نفسها عبر انتماءاتها إلى الهوية الثقافية الخاصة بها، كالعادات والشعائر أو التجمعات الإثنية، إن المشكلة الأساسية في عملية بناء دولة ذات التنوع المجتمعي تكمن في تأثير هذا المتغير في قوة الدولة وشرعيتها. وعليه يكون التساؤل المهم هو: كيف يمكن البت بعملية بناء الدولة الضعيفة ذات التنوع المجتمعي؟، بناءً على ذلك فقد بحثنا في العناصر الضرورية لعملية بناء الدولة، والتي نعتقد بأهمية تفعيلها لتساهم في زيادة قوة الدولة، ونعتقد أن هذه العناصر تتلخص في (المؤسساتية، الاستقرار السياسي، المواطنة، الثقة)، لذا ينبغي أن تكون قادرة على توفير وتفعيل هذه العناصر ضمن إطار الدولة لتزيد بذلك من قوة الدولة وقدرتها على تحقيق أهدافها وغايات مكوناتها المجتمعية.

الكلمات المفتاحية

(التنوع المجتمعي، التعددية المجتمعية، الدولة، بناء الدولة، المؤسساتية، الشرعية، الفدرالية، المواطنة، الاستقرار السياسي)

Societal diversity and its impact on the state-building process (Iraq as a model).

Abstract

The state is an institution established to achieve societal goals and objectives، and for that it needs a sound institutional building and the element of legitimacy that is necessary for the construction process to be able to impose order and provide a better life for its members، and since the phenomenon of social diversity is one of the phenomena inherent to human societies، which made people feel difference among themselves And among other groups، and societal components may express themselves through their affiliations to their own cultural identity، such as customs، rituals، or ethnic groupings. The main problem in the process of building a state with societal diversity lies in the impact of this variable on the strength and legitimacy of the state. Therefore، the important question is: How can the process of building a weak state with societal diversity be decided upon? Based on this، we have discussed the necessary elements for the process of building the state، which we believe are important to activate in order to contribute to increasing the strength of the state. We believe that these elements are summarized in institutionalization، political stability، and citizenship.، trust. And the mechanisms by which the state-building process can be decided upon should therefore be able to provide and activate these elements within the framework of the state to increase the strength of the state and its ability to achieve its goals and the objectives of its societal components .

المقدمة

الدولة مؤسسة، وجدت لتحقيق أهداف وغايات المجتمع. وهي من أجل ذلك بحاجة إلى عنصر القوة والشرعية لتتمكن من فرض النظام وتوفير حياة أفضل لأفرادها، و يتحقق بناء الدولة من خلال دور مؤسساتها في تحقيق التقدم، وتكمن أهمية البت ببناء الدول الصغيرة بقدرتها على البقاء و الاستمرار، إن المشكلة الأساسية في عملية بناء الدولة ذات التعددية المجتمعية تكمن في تأثير هذا المتغير في قوة الدولة وشرعيتها، وعليه يكون التساؤل المهم هو : كيف يمكن البت بعملية بناء دولة ضعيفة ذات تعددية مجتمعية؟، فمن جهة الاعتراف بحقوق المكونات في ظل دولة تتميز بالضعف و الهشاشة قد يقود إلى انهيارها من خلال بروز قوى منافسة لها، ومن جهة أخرى فإن إهمال مطالب المكونات المجتمعية قد يقود إلى أعمال عنف تؤثر في الدولة وعملية بنائها إن لم تهدد استمرارها. بناءً على ذلك قد بحثنا في العناصر الضرورية لعملية بناء الدولة والتي نعتقد بأهمية تفعيلها لتساهم في زيادة قوة الدولة، وتتلخص في (المؤسساتية، الاستقرار السياسي، المواطنة، الثقة). تأسيساً على ذلك فقد اخترنا الدولة العراقية كأنموذج لبناء الدولة التعددية حين برز عامل التعددية المجتمعية كمتغير مؤثر في عملية بناء الدولة العراقية لا سيما بهد عام (٢٠٠٣).

أهمية البحث

تعالج هذه الدراسة مسألة مهمة تدور حول تأثير متغير التنوع و التعددية المجتمعية في عملية بناء الدولة، كمحاولة للتوصل إلى الآليات التي يمكن من خلالها معالجة هذه المشكلة التي عانت منها الدول ذات التركيبة المجتمعية المتنوعة، وتكمن أهمية هذه الدراسة في الحاجة الفعلية للوقوف على المعوقات التي تؤثر في بناء الدولة العراقية لا سيَّما بوجود التنوع المجتمعي والحاجة الفعلية لإيجاد الحلول لتلك المعوقات.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة توضيح العلاقة بين التنوع المجتمعي وبناء الدولة مما يؤدي إلى تقوية الدولة، وبناء مؤسسات مستقرة من جهة وإرساء لمعاير الديمقراطية من جهة أخرى، وكذلك بيان مدى تأثير متغير التنوع في عملية بناء الدولة في الدول التي تشهد تنوعا إثنيا

وقوميا يمكن أن يؤدي تجاهلها إلى أنهيار الدولة، بالإضافة تسليط الضوء على بيان مفهوم بناء الدولة ومفاهيم التنوع وأسباب نشوء التنوع وأنواعه فضلاً عن معرفة آليات بناء الدولة ومحدداتها ومعوقات إدارة التنوع في العراق.

الإشكالية

تكمن إشكالية الدراسة في الجدلية القائمة على الحاجة الملحة لعملية بناء الدولة في ظل الضعف الذي تعاني منه مؤسساتها من جهة والبنية المجتمعية المتنوعة والمنقسمة ثقافياً وانصهار الهوية الوطنية في الهويات القومية من جهة أخرى لا سيَّما بعد عام (٢٠٠٣) مما قد يقود إلى انهيار الدولة نتيجة لفشلها في تلبية مطالب المكونات المجتمعية وبناء الهوية الوطنية.

الفرضية

تنطلق فرضية الدراسة من أن تحسين آليات إدارة التنوع واعتماد آليات بناء الدولة المتمثلة بمؤسسات ذات قوة وشرعية في الدول المتنوعة مجتمعياً ومنها العراق، تعتمد على قدرة وقابلية هذه الآليات على تعبئة الموارد كافة، وتوفير أدوار إيجابية لكافة المكونات المجتمعية والتي تتطلب تحديد طبيعة التنوع والوقوف أمام المعوقات التي أثرت على بناء الدولة والتي ستفضي إلى بناء الدولة وتعزيز الهوية الوطنية.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل ووصف الظاهرة موضع البحث وتحديد واقعها ومحدداتها، وكذلك تم استخدام المنهج النظمي من خلال التطرق إلى المدخلات المتمثلة بآليات بناء الدولة و المخرجات والتي تتمثل بتأثر و تأثير التنوع المجتمعي في عملية البناء.

المبحث الأول: مفهوم بناء الدولة والتنوع المجتمعي

أولاً: مفهوم بناء الدولة

١- تعريف الدولة: الدولة مؤسسة إنسانية قديمة، وبداياتها ظهرت في إطار دولة المدينة اليونانية حيث برزت أثينا كمهد للديمقراطية، ثم تطورت إلى نظام الحكم في روما، وهذا

النوع من الدولة ظهر أيضاً في بلاد ما بين النهرين (آشور وبابل) وفي الهند والصين، في معظم هذه الدول (المدن) كان نظام الحكم فردياً وتتركز السلطة في يد القائد أو الزعيم الذي يستمد سلطته من الآلهة أو من القوة [١]. تختلف الدولة المعاصرة عن الدولة القديمة من حيث إنها مؤسسة قانونية مرتبطة بفكرة الدستور، فقد ميز أرسطو بين دولة المدينة السياسية والمجتمعات البدائية كالعائلة والقبيلة والعشيرة بميزتين أساسيتين هما [٢]: إن المدن السياسية لا تنشأ لحفظ النوع فقط، بل لها أهداف اجتماعية أخرى تتمثل في توفير حياة أفضل لأفرادها. إن المدينة السياسية تختلف عن العائلة والقبيلة والعشيرة من حيث إنها مكتفية ذاتياً.

حينما أكد (جاك باغنار) بأن دولة القانون هي النموذج الأكثر احتراماً لحرية الفرد مقارنة بأشكال الدول الأخرى التي تعتمد أما على القوة، أي باستخدام تهديد العنف الجسدي والأخلاقي، أو القدرة التي تنطوي تحت النفوذ والسلطان، أما التعريف القانوني للدولة فهي مؤسسة تمارس سيطرتها السياسية على إقليم وشعب محددين [٣]. أما الفرنسي (فيليب برو) فعرف الدولة بأنها (القوة العامة المزعوم أنها مزودة بإرادة و متماسكة، ليست إلا منظومة علاقات قانونية معقدة تستعلي على التعارض بين الدولة والمجتمع المدني، ثم يحدد ثلاثة نظم في تعريف الدولة، هي [٤] :

أ –الدولة مقابل المواطنين أو الجماعات المحلية، وتعني شكلاً سلطوياً يمارس من داخل المجتمع المدني وأحد أشخاص القانون الدولي، وهذا المعنى يركز على الدولة كأحد فواعل المنظومة العالمية والمجتمع الدولي المنظم قانونياً في حيز محدود.

ب –البعد الوجودي للدولة، المتمثل في وجود وحدة سياسية منفصلة عن الأفراد يُمارس باسمها امتيازات القوة العامة.

بينما يذهب (هارولد ج. لاسكي) إلى أن ما يميز الدولة هو تمتعها بسلطة الزامية عليا تسمى السيادة، وهي تختلف عن الحكومة التي تعد وكيلا عن الدولة، تقوم بتنفيذ قراراتها وتحقيق أغراضها). وضمن نفس الإطار المؤسسي يذهب (Andrew Heywood) إلى اعتبار الدولة مجموعة من المؤسسات التي تعزز النظام وتحفظ الاستقرار الاجتماعي [٥]. وهذا يعني أن الدولة

وسيلة مؤسسية وُجدت وأوكلت إليها وظائف الحماية والدفاع وتحقيق النظام للوصول إلى مجتمع منظم مستمر. والدولة في معناها الواسع، هي تجمع بشري مرتبط بأقاليم محددة يسوده نظام اجتماعي وسياسي وقانون موجه لمصلحته، تسهر على هذا التجمع سلطة مزودة بقدرات تمكنها من فرض النظام [٦].

٢-تعريف عملية بناء الدولة: إن عملية بناء الدولة تتأثر بظروف تاريخية وحضارية وثقافية، وهي تختلف وفقاً لنمط وظروف الدولة المراد بناؤها. عملية بناء الدولة تتنازع فيها فلسفتان: الأولى تؤكد على أنها عملية اجتماعية وسياسية وتنموية، وتستغرق وقتاً طويلاً وتسعى إلى إيجاد دولة متجانسة ثقافياً و موحدة سياسياً واقتصادياً، والثانية تؤكد على أن عملية بناء الدولة هي عملية سياسية تنطلق من إقامة نظام سياسي يعمل على تحقيق عملية بناء الدولة معتمداً على سلطته وقوته[٧].

يُعرف (فرنسيس فوكوياما) عملية بناء الدولة بأنها (إيجاد مؤسسات حكومية جديدة وتقوية المؤسسات القائمة) [٨]. في حين عرف (تشارلز تيلي) عملية بناء الدولة هي (عملية إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة لها سلطة السيطرة على أقاليمها، وتملك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة) [٩]. أما التقرير الأوروبي حول التنمية لعام (٢٠٠٩) فيربط عملية بناء الدولة ببناء شرعية المؤسسات، فيعرفها على أنها " بناء شرعية المؤسسات وقدرتها على توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها من الأمن والعدالة وسيادة القانون فضلاً عن التعليم والصحة تحقيقاً لرفاهية المواطن" [١٠]. أما بالنسبة (لويل كميلكا) فيمكن أن تتحقق عملية بناء الدولة من خلال سياسة الاندماج التي يمكن لها أن تتحقق في المجتمعات التعددية في ظل توفر شرطين:

الشرط الأول: هو قبول الأقلية بالتكيف مع خصائص معينة تتسم بها الثقافة المهيمنة في المجتمع، مثل تعلم اللغة الرسمية، والمشاركة في مؤسسات عامة معينة.

الشرط الثاني: هو قبول الأكثرية بفكرة توسيع كامل نطاق الحقوق والفرص الممنوحة للأقلية من خلال العمل على نحو تعاوني مع أعضاء الأقلية واستيعاب الحاجات والهوية المميزة للأقلية ومما يعني التركيز على الاندماج المؤسساتي مع احتفاظ كل قومية بثقافتها الخاصة من لغة

وتقاليد ودين وأنماط حياة[١١]. كما أكد (فوكوياما) على ضرورة التدخل الخارجي (الدولي) للمساهمة في بناء الدول الفاشلة، لا سيَّما الدول ذات التعددية المجتمعية التي تشهد منازعات حتى على حدود سيادتها، على أن لا تتمتع هذه القوى الخارجية بحق وإنما بواجب التدخل باسم حقوق الإنسان، الشرعية، الديمقراطية ومنع التهديد الذي يمكن أن ينتج عن فشل هذه الدول[١٢]، يمكن القول إن عملية بناء الدولة هي عملية تعزيز قوة الدولة وقدرة مؤسساتها. والدولة ذات التنوع المجتمعي ينبغي لها أن تبحث في إطار عملية بنائها عن الهوية الجامعة للمكونات الثقافية، وذلك من خلال التركيز على العوامل المشتركة ونقاط التداخل بين المكونات، والتي تجمع المواطنين حول الانتماء للوطن وليس للقومية أو الدين، وفي ذات الوقت يقود الاعتراف المفرط من قبل الدولة بكل أشكال التعدد والتنوع في المجتمع في ظل الضعف الذي تعاني منه باسم الديمقراطية وحقوق المكونات إلى انحلالها وانهيارها.

٣- أنماط بناء الدولة: إن عملية بناء الدولة تتطلب معرفة نمط الدولة المراد بناؤها، هل هي دولة الأمة أم دولة الرفاه ؟ أم إعادة بناء الدولة الفاشلة ؟، وبشكل عام تقسم أنماط عملية بناء الدولة كالاتي:

أ- عملية بناء الدولة – الأمة : وفقاً للنظرية الفرنسية، فإن الأمة لدى الفرنسيين هي الشعب وتُعرف بكونها "جماعة موحدة تسيّرها إرادة جماعية وإن وحدة الأمة لا تؤثر فيها الاختلافات في الشعور أو المصالح"، ووفقاً لذلك نشأ مفهوم "الشعب – الأمة" عند الفرنسيين، بينما تذهب النظرية الألمانية إلى إقامة فكرة الشعب على أساس تكوين الأمة التي هي "الجماعة القومية" أساسها وحدة الأصل والدم واللغة، كما تم إدخال الأساس العنصري إلى فكرة الشعب من أجل تكوين الأمة، وإن أهمية الأمة وفقاً للنظرية الألمانية تأتي من كونها جماعة قومية مرتبطة مع بعضها وليست موجودة مع بعضها[١٣]. أما حسب (غابرييل الموند) فإن عملية بناء الأمة هي عملية نقل ولاء الأفراد من المجال المحلي إلى السلطة المركزية، من خلال بناء الهوية الوطنية القائمة وفق قواسم مشتركة من تاريخ أو دين أو عرق أو طبقة. وإنزال عملية اتخاذ القرار السياسي إلى مستوى المجتمعات المحلية، أي إعادتها إلى الشعب الذي سوف ينخرط في العمل السياسي لتحقيق مصالحه، وهذه الآلية تسمى بديمقراطية المشاركة [١٤]. في حين يعتقد (روبرت

دال) أن مبدأ ديمقراطية المشاركة مثالية، ويرى أن هذا المبدأ قد يصح في مجتمع متجانس حيث خيارات وقيم ومصالح جميع الأفراد. وإن قاعدة الأغلبية هي بديل مقبول أخلاقياً باعتبارها تساهم بشكل كبير في المشاركة في العملية السياسية، ولكن المشكلة تكمن في المجتمعات ذات التنوع الثقافي حيث يكون حكم الأغلبية فيها مستحيلاً، وقد يقود إلى صراع وعدم الاستقرار السياسي؛ لأن مصالح بعض المكونات المجتمعية قد تكون مهمة ولا يسمح أعضاؤها بحكم الأكثرية، لا سيَّما إذا تعلق الأمر بالدين واللغة وحقوق الملكية[١٥]. كما أن بناء الدولة يستند على أسس (هيكل) بناء الأمة، وهذا يعني خلق هوية وطنية موحدة كي تحل محل الولاء للعائلة، القبيلة، الدين، والمجموعة الإثنية، وقد يكون بناء الأمة أمراً صعباً ومملوءاً بالصراع، لا سيَّما إذا تم تجاهل خصوصية المكونات المتنوعة، إلا أن تعزيز الشعور العام على الأقل بالفضاء العام (الوطني) يبدو أمراً ضرورياً في بناء دولة فعالة، وعلاقة فعالة بين الدولة والمجتمع[١٦].

بناءً على ذلك، إن عملية بناء الدولة–الأمة هي عملية ذاتية تنموية تحدث ضمن إطار مؤسساتي، وتستهدف بناء أمة متجانسة ثقافياً وموحدة سياسياً واقتصادياً سواء تم ذلك على نحو قسري أو سلمي أو كليهما. لتغدو الأمة صورة عن الدولة من حيث التنظيم والتماسك.

ب – عملية بناء دولة الرفاه: إن وظائف الدولة التقليدية تتلخص في الدفاع والحماية من الاعتداءات الخارجية وتحقيق الأمن الداخلي، وهذا ما أكد عليه (أرسطو طاليس ٣٢٢ ق.م) في كتابه (السياسة)، إلا أن القرن التاسع عشر كان أساس تغيير هذه الوظائف، حيث اتخذت بعض الدول الأوروبية سياسات لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لمواطنيها[١٧]. وهذه السياسات تشمل (التعليم العام، الرعاية الصحية، السكن، فرص العمل) وبذلك تكون الدولة قد تجاوزت وظائفها التقليدية. أما المنظرون الماركسيون فيعتقدون أن أنساق دولة الرفاه جاءت لإنقاذ النظام الرأسمالي، بينما يرى أنصار النظرية الوظيفية أن الهدف الرئيس لدولة الرفاه هو الإسهام في التكامل والاندماج الاجتماعي والتي باتت جزءًا لا يتجزأ من منظومة المبادئ لدولة الرفاه[١٨]. لذا يمكن القول إن عملية بناء دولة الرفاه هي عملية بناء نمط من الدولة من خلال التركيز على توسيع الوظائف التي تقوم بها، حيث إنها تتم في الدول التي قطعت مراحل عديدة في

عملية البناء، وتعد سياسات الرفاه إحدى مراحل بناء الدولة – الأمة التي تولدت نتيجة المرور بأربع مراحل، هي : (تشكيل الدولة، وبناء الأمة، والمشاركة واسعة النطاق).

Commented [MF1]: هذه ثلاث مراحل أين الرابعة؟؟؟؟؟؟

Commented [MF2R1]:

Commented [MF3R1]: هذه

ج- عملية إعادة بناء الدولة الفاشلة: إن عملية إعادة بناء الدولة الفاشلة شاع استخدامها بعد الحرب الباردة، حيث تم التركيز على بناء الدول التي أوشكت على الانهيار في مناطق عدة من العالم، كما في أفغانستان والعراق، وبالتالي أصبحت مصدراً لتهديد الأمن والسلم والاستقرار في العالم، وهذا ما يبرر تدخل الأمم المتحدة والدول الديمقراطية للاهتمام بشأن هذه الدول ومساعدتها في بناء ذاتها[١٩]. وتشير عملية إعادة بناء الدولة الفاشلة إلى إعادة بناء المؤسسات العامة، أي إعادة البناء الوظيفي لمؤسسات الدولة لكي تقوم بالغايات الموكلة إليها.

إن فشل بعض الدول في عملية بناء ذاتها يعود إلى الفجوات التي تعاني منها هذه الدول، وهي كالتالي [٢٠] :

- الفجوة الأمنية: تمثل أهم وظيفة أساسية للدولة في ضمان الأمن والسيطرة على أراضيها ،وقد ازدادت أهمية هذه الوظيفة بعد بروز الجماعات الإرهابية وتهديداتها الجدية لمنظومة الدولة وخصوصاً (داعش).
- فجوة القدرة: تلعب الدولة دوراً مركزياً في تلبية الاحتياجات الأساسية لشعبها من خلال توفير التعليم والرعاية الصحية وبيئة مواتية للنمو الاقتصادي، وعندما تفشل الدولة في تلبية هذه الاحتياجات يكون الناس عرضة للفقر والمرض والأزمات الإنسانية.
- فجوة الشرعية: تعمل الدول على تعزيز شرعيتها من خلال حماية الحقوق والحريات الإنسانية وتمكين مشاركة المواطنين في العملية السياسية، وإن غياب الشرعية يسمح بالمعارضة السياسية العنيفة ويزيد من فرص الفساد.

إن الدولة الفاشلة تعبر عن فشل المؤسسات العامة في توفير الخدمات للمواطنين، وهذا يؤثر سلباً في شرعية ووجود الدولة نفسها، ويحدث فشل الدولة عندما لا يعود في دولة معينة مؤسسة توفر سلطة عامة مقبولة من قبل المواطنين، وكذلك عندما لا يوجد إجماع على التقاليد الثقافية والعادات والرموز والخبرات التاريخية، ومن ثم قد تقود إلى العنف، حيث تبدو الحرب هي الحل

الوحيد للحفاظ على الذات، وهذا ما يفسر انهيار يوغسلافيا، والحرب في البوسنة والهرسك، وأزمة كوسفو عام (١٩٩٩) على وجه الخصوص [٢١].

ثانياً: مفهوم التنوع المجتمعي

١ـ تعريف التنوع : إن التنوع هو حقيقة اجتماعية قائمة في الفكر الإنساني سواء كان هذا التنوع ثقافياً أو دينياً أو عرقياً أو قومياً، ضمن ثقافة واحدة أو مجموعة ثقافات، فثقافة الاختلاف، والتعايش معها يمثل القاعدة الإنسانية الصلبة التي تستند إليها المجتمعات المتنوعة في بناء وإدارة نفسها، فقبول الآخر بلا تمايز ديني أو عرقي أو طائفي هي مفاهيم عميقة مؤمنة بالتنوع ومدركة له[٢٢].

التنوع لغةً: مفردة التنوع في معجم المعاني الوجيز تعني الاختلاف (تَنَوّعَ ـ يتَنَوّع ـ تنوُّعاً ـ فهو متنوع) تنوع الشيء اختلف، وتصنف، وتنوع الأحياء حدوث الفروق بين الأشخاص والجماعات والعروق بتأثير عوامل مختلفة، والتنوع أخص من الجنس، وقد تنوّع الشيء أنواعاً [٢٣]. بيد أن التنوع هنا لا يعني الاختلاف الجذري والشامل في أصل الأنواع، وإنما الاختلاف في بعض الصفات والتشابه في أخرى.

أما اصطلاحاً: فقد وردت عدة تعاريف لمفردة التنوع، حيث تم تعريفهُ كصفة من صفات الخصائص البشرية، وهذا التنوع يشتمل على التباين في العوامل الديموغرافية، كالعمر والنوع والحالة الاجتماعية، والعوامل الثقافية، كالعرق والجنس واللغة والديانة. وبهذا يمكن النظر إلى التنوع بأنه ينطبق على جميع أفراد المجتمع، ولا ينحصر في بعض الاختلافات التعسفية ولا يختص بطائفة معينة، وإنما يشمل جميع الاختلافات الفردية التي تميز كل شخص عن الآخر، لذلك لا يمكن التعامل مع التنوع على أنه يخص الفروق العنصرية الدينية أو العرقية، بل يتعدى ليشمل كل الاختلافات المجتمعية ثقافياً واجتماعياً و سياسياً [٢٤]. أما الفقه القانوني والسياسي فذهب لعدة تعاريف للتنوع تنسجم مع متطلبات الدولة الحديثة، ومنها بأنه المجتمع الذي تتعايش فيه جماعتان أو أكثر في كيان سياسي واحد متباينة (قومياً أو طائفياً) ولها وزن عددي، وإن التعايش بين هذه الطوائف يفرض مؤسسات وقوانين تطال الحياة الاجتماعية والسياسية بأسرها[٢٥].

٢ – أشكال التنوع: تتعدد صور وأشكال التنوع، فالتنوع ظاهرة كونية في كل جنبات الأرض وفي الحضارات المتعاقبة على مر الزمان، وتختلف صوره من بلد إلى آخر، فبعض البلدان تضم شكلاً واحداً من أشكال التنوع، بينما تشهد بلدان آخرى أكثر من شكل وصورة لهّ، الأمر الذي يزيد من إشكالية إدارته تعقيداً، ويمكن الإشارة إلى أهم أشكال التنوع، وهي:

أـ التنوع القومي : وهو التنوع الطبيعي التكوين، حيث وجد الناس أنفسهم ضمنهُ من دون اختيار في انتمائه العرقي أو القومي، ولم يقرر أحد من البشر لنفسه أن ينحدر من السلالة التي انحدر منها أو أن ينتمي إلى القومية التي وجد نفسه منتمياً إليها، وفي حين يعد الإنسان

نفسه في أغلب الأحيان فرداً ينتمي لأمة معينة، فإنه يمكن أن يعد نفسه جزءاً من الإنسانية عموماً، وبنزوع البشر إلى التأكيد على الاختلافات فلا بُدَّ أن ينظر بعين الاعتبار إلى الأنشطة التي توحد البشرية، فيكون الانتماء على أساس هذه الأنشطة، فالقومية تمثل أحد هذه الانتماءات [٢٦].

ب ـ التنوع الديني : يعد الدين أحد المتغيرات الأساسية عند الاجتماع البشري، حتى يمثل متغيراً فارقاً بين الإنسان وما عداه من الكائنات؛ لأن الإنسان وحده الذي يكون له دين، كما برز الدين كأحد معايير التباين بين الجماعات وخاصة في المجتمعات المتعددة ـ المتنوعة ـ الأديان، لقد نصت النظرية الدينية على أن الأساس الأول لتكوين الأمم هو الدين أو العقيدة كونه أكثر العوامل تأثيراً على حياة البشر وتكوين وجدانهم وتحديد ولائهم، وكثيراً ما نجح العامل الديني في التغلب على عوامل عرفية أو لغوية أو تاريخية في تشكيل الأمم [٢٧].

جـ ـ التنوع الطائفي : اشتقت لفظة الطائفية من أصل كلمة الطائفة والتي وردت في اللغة العربية بدلالة ترتيب جماعة من الناس وتدرجها من القلة إلى الكثرة حسب القياس والترتيب، تبدأ من نفر، رهط، لمة ثم قبيلة، عصبة وطائفة، ثم فوج وفرقة وحزب، وكذلك ذكرت بأن الطائفة جزء من الشيء، أي قطعة منه، والطائفية مفهوم مشتق من جذر متحرك هو طاف يطوف طوافاً، أي بمعنى تحرك الجزء من الكل دون أن ينفصل عنه[٢٨]. فالطائفة هي مجموعة من البشر، تتحرك من الكل في إطار جزئية معينة تكون قد اختارتها وتعصبت لها أو تبنتها مقولة أو مذهباً أو رأياً، وبدأت تكرس جهودها لإبرازها على حساب مشتركات مع الكل الذي تنتمي إليه، فهناك مثلاً أمة مسلمة، وهناك طوائف داخل هذه الأمة، فالطائفة أحياناً تتجاوز أهمية الانتماء إلى الأمة لتركز على قضايا محدودة تكون قد تبنتها، ويقال طائفي لذلك الإنسان الذي يُعلي ما التزمتهُ الطائفة وينحاز ويتعصب إليها [٢٩].

د ـ التنوع اللغوي: إن للغة أهمية كبيرة في حياة الجماعات البشرية لاعتبارات عدة، من بينها أن اللغة واسطة لنقل الأفكار، من جيل إلى آخر، وهي الطريق إلى معرفة التراث والتاريخ وأداة لمخاطبة المشاعر، وبهذا التواصل تُبنى العلاقات وتتوطد وتتحول إلى إحساس جماعي بالقرابة والتميز، وعامل اللغة في الأمم أشد ثباتاً أمام التقلبات من أي عامل آخر حتى من الدين [٣٠]. وتتنوع وتتعدد اللغة باختلاف الألسن والقوميات، فهي متنوعة ومتعددة منذ بداية الخليقة، وهذا ما نجدهُ في الكتب السماوية حيث نزلت بلغات ولهجات الأقوام السابقة، وهذا ما يدل على التنوع اللغوي المزامن للبشرية والمجتمع[٣١]. ويطلق في كثير من الأحيان لغة الأم أو لسان الأم على اللغة التي تتحدث بها الأغلبية تميزاً لها عن اللغات الأخرى التي يمكن اكتسابها في مراحل عمرية تالية، فاللغة الأم هي دعامة أساسية في تنشئة أعضاء الجماعة[٣٢]، إن من يتكلمون لغة واحدة أصلية يشتركون في المواريث الثقافية والحضارية التي تحملها تلك اللغة. وبهذا نجد إن للغة وظيفتين أساسيتين[٣٣]:

الأولى: وظيفة التنظيم، فاللغة تنتمي إلى مجتمع بشري معين، وهي أداة تفكيرهم، وهي المنظمة لتجربة هذا المجتمع.

أما الوظيفة الثانية: فوظيفة التواصل، على الرغم من وجود وسائل تواصلية إلا أن اللغة هي أهم وسيلة اتصال، فهي المترجم لما يدور في ذهن الإنسان ضمن تواصله مع عالمه.

المحور الثاني: آليات بناء الدولة والعوامل المؤثرة فيها

أولاً: آليات بناء الدولة

تتعدد الآليات والأدوار الضرورية لعملية بناء الدولة، ويمكن التركيز على أهم الآليات التي نعتقد بأهميتها في عملية بناء الدولة ذات التنوع والتعدد المجتمعي، وهي كالتالي:

١- المؤسساتية: تعد المؤسسات آلية فاعلة في عملية بناء الدولة، وتحظى بأهمية كبيرة كونها توفر الأسس والأبنية والقواعد الضابطة للتفاعل الاجتماعي والسياسي، وتتميز المؤسسات بالحركية والتطور المستمر بشكل يرافق تطور المجتمعات وتقدمها.

وقد وضح (دوركهايم) " أن المؤسسات هي بصورة عامة مجموعات مكونة داخل جماعة اجتماعية معينة، وهي مجهزة ببنية معقدة إلى حدٍ كبير تتلاءم مع غاياتها ووظائفها" [٣٤]. كما تعني المؤسسة "هيئة عامة لها هياكل ومهام محددة بشكل منظم. والغاية منها تنظيم الأنشطة المحددة التي تنطبق على جميع السكان، وتشمل المؤسسات السياسية، والهيئات القضائية، ويتم تحديد العلاقات المتبادلة بينها بواسطة الدستور"[٣٥]. ويمكن تعريف المؤسساتية "بأنها عملية إيجاد وتكوين أصول وقواعد الممارسات والعمل الممنهج، فهي مجموعة علاقات اجتماعية منظمة لاحتواء وتنظيم جهود الأفراد من أجل تحقيق الأهداف المشتركة"[٣٦].

٢- الاستقرار السياسي: إن الاستقرار السياسي هو انتظام تدفق التغييرات السياسية، فكلما كان تدفق التغييرات السياسية أكثر انتظاماً، زاد الاستقرار. ولتحديد مدى الاستقرار السياسي ينبغي قياس تدفق الأحداث السياسية ودرجة التقيد بالحدود التي يفرضها النظام العام، وأي عمل ينحرف عن هذه الحدود هو مثال لعدم الاستقرار السياسي[٣٧]. كما يمكن تعريف الاستقرار السياسي" بأنه مدى قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف وقدرته على التعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع دون استعمال العنف"[٣٨]. ويمكن إجمال مؤشرات قياس الاستقرار السياسي كالتالي[٣٩] :

- **الاستقرار السياسي هو غياب العنف.**
- **الاستقرار السياسي هو قدرة المؤسسة الحكومية على التحمل أو طول العمر الحكومي.**

- الاستقرار السياسي هو وجود نظام دستوري شرعي ووجود التغيير البنيوي الهيكلي.

٣- المواطنة: تعرف المواطنة "بأنها عضوية الفرد التامة والمسؤولة في الدولة، وينتج عن هذه العضوية مجموعة من العلاقات المتبادلة بين الطرفين تسمى الحقوق والواجبات" [٤٠]. تشكل المواطنة مجموعة من القيم الأصلية التي تتمثل في المساواة والعدل والحرية و الالتزام والاستقلالية، والمواطنة تربط الفرد بالدولة، فلا يمكن إدراكها دون وجود الدولة، و لا يمكن إدراك أي حديث عن المواطنة بعيداً عن شروطها الموضوعية التي تتلخص في (الدولة، والمجتمع المدني، والمؤسسات، وفكرة الفردية) [٤١]. تعاني المجتمعات ذات التعددية الثقافية (الدينية والإثنية) إشكاليات حول مفهوم المواطنة وكيفية المشاركة في الحياة السياسية.

إن اعتبار الدولة مجموعة كيانات طائفية تعيش حياة مشتركة تحت إطار حقوق الإنسان من دون وجود سلطة تستطيع فرض قوتها لتحقيق النظام، يمنع تحويل الكيان إلى وطن وفي ذلك الوقت يعيق بناء الدولة الحديثة، بل يجعل من الدولة مجرد مجموعة من الطوائف والمذاهب وزعاماتها[٤٢].

٤- بناء الثقة السياسية: يعتقد (فوكو ياما) أن بناء الثقة في المجتمعات له دور أساسي في استقرارها وازدهارها، ولا سيَّما أن بناء الثقة بين الفئات المجتمعية وبين النظام السياسي ضمن إطار الدولة بحاجة إلى تعزيز شرعية سلطة الدولة. إن الشرعية هي معتقد، أي إيمان غالبية أعضاء المجتمع بأن السلطة ينبغي أن تمارس بطريقة معينة دون غيرها وإلا فقدت مبرر طاعتها، فمشكلة الشرعية تعد إحدى المشكلات التي تعاني منها الدولة الحديثة، لا سيَّما مع ظهور معايير جديدة للشرعية[٤٣]. ويعرف (تشارلز تيللي) الثقة بأنها موقف أو علاقة تربط مجموعة من الأفراد استناداً إلى قواسم أو قيم مشتركة فيما بينهم، كالعلاقة التي تربط أبناء الدين الواحد أو العرق أو الطائفة الواحدة أو المهاجرين، مما يؤدي إلى تشكيل شبكات ثقة يمكن لها أن تلعب دوراً كبيراً في السياسة العامة للدولة [٤٤].

ثانياً: العوامل المؤثرة في بناء الدولة العراقية

تواجه الدولة العراقية تحديات عديدة تقف عائقاً أمام عملية بنائها ويمكن تلخيصها بالتالي:

١-تأسيس الدولة العراقية: إن تأسيس الدولة العراقية وتشكيل الحكومة العراقية جاء تنفيذاً لقرار الحكومة البريطانية المتخذ بتاريخ (١٧ حزيران ١٩٢٠)، وذلك لغرض إدارة شؤون البلاد الداخلية تحت إشراف وسيطرة المندوب السامي إلى أن يتم سن دستور للبلاد، إن عدم تجانس مكونات الدولة العراقية التي أسسها الإنكليز عام (١٩٢١)، كان عاملاً مؤثراً في عدم الاستقرار السياسي في الدولة العراقية التي شهدت العديد من الانتفاضات الشعبية، فالدولة العراقية تكونت من قوميتين بارزتين متعارضتين، هما العرب والكرد الذين تم تقسيمهم بين أربع دول، هي العراق وإيران وتركيا وسوريا بالرغم من رغبتهم كهوية قومية بالاستقلال وتأسيس دولة كردية[٤٥]. ساد في العهد الملكي اتجاهان رئيسان فيما يتعلق بعملية بناء الدولة العراقية:

الاتجاه الأول: مثله نخبة من الضباط الشريفيين الذين كانوا في خدمة الجيش العثماني، وكانوا قد وصلوا إلى مناصب مهمة في الحكومة والجيش بعد تأسيس الملكية عام (١٩٢١) حيث آمنوا بضرورة البت بعملية بناء الدولة العراقية وفق نموذج الدولة-الأمة تأثراً بالتجربة الأوروبية ولا سيَّما الألمانية في بناء الدولة القومية.

الاتجاه الثاني: مثله الملك فيصل بن الحسين، وكان يدرك طبيعة التكوين الثقافي للمجتمع العراقي، لذا رفض اللجوء إلى استخدام القوة لتحقيق الاندماج وبناء الدولة العراقية القومية[٤٦]. أما محاولة بناء الدولة العراقية الفدرالية فجاءت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام (٢٠٠٣)، حيث قامت القوات الأمريكية والبريطانية بإسقاط النظام السابق في العراق وأصبحت سلطة الائتلاف المؤقت هي السلطة الحاكمة طيلة ثلاثة عشر شهراً، لحين تشكيل حكومة عراقية انتقالية في (٢٨ حزيران) برئاسة السيد (إياد علاوي) على الرغم من بقاء الصلاحيات الفعلية بيد سلطة الائتلاف [٤٧].

٢-ضعف السلطة السياسية العراقية: إن السلطة هي ظاهرة تلازم المجتمع الإنساني، وتتمحور وظيفتها في الالتزام بالقواعد والأسس التي تسيّر أمور المجتمع، بهدف تقليل حدة الصراع بين الفئات المختلفة في المجتمع، يرتكز مفهوم السلطة السياسية على

عنصرين، هما القوة والرضا، ويعدان ضروريين في عملية بناء الدولة في العراق، بالرغم من وجود آراء مختلفة بين الباحثين حول مفهوم السلطة[٤٨]. إن السلطة السياسية في العراق لعبت دورا سلبيا في تفريق أهداف المجتمع، فلم تكن هناك أهداف مشتركة تسعى إلى تحقيقها كل مكونات المجتمع العراقي وبشكل خاص المكونين القوميين الرئيسين، وهما المكون العربي والمكون الكردي، بل إن لكل منهما أهدافا مختلفة إن لم تكن متناقضة تسعى إلى تحقيقها، لذا نجد أن الإطار المؤسساتي في العراق لم يجسد مطالب المكونات المجتمعية من خلال اتباعه الآلية المركزية في الحكم للحفاظ على وحدة الدولة التي تميزت بالتعدد المجتمعي، وهذا ساهم بدوره في إضعاف السلطة السياسية[٤٩].

٣- أزمة الشرعية: تعد أزمة الشرعية المتمثلة بضعف مصادرها وعجز السلطة السياسية في الدولة العراقية عبر مختلف مراحلها التاريخية على جعل نفسها بؤرة الآلاء للفرد والمجتمع، وتراكم مختلف الولاءات الفرعية التي تؤشر وجود خلل في شرعية الدولة العراقية، تحدٍ كبير واجه عملية بناء الدولة العراقية بالإضافة إلى ضعف البناء المؤسسي للدولة وتحولها إلى وسيلة لضمان استمرار النظام السياسي وسلطته التي تمثل جزءًا من المجتمع العراقي وليس كله[٥٠].

Commented [MF4]: ما معنى بؤرة الآلاء؟؟؟؟؟؟

Commented [MF5R4]:

٤- متغير التنوع المجتمعي: تغير شكل الدولة العراقية وبروز تأثير عامل التعددية المجتمعية بعد عام (٢٠٠٣)، وذلك من خلال إعطاء الفرصة للقوى السياسية التي تشكلت على أسس قومية ودينية للمشاركة في عملية بناء الدولة، وفقاً لخطوط التقسيم القومية والمذهبية، وخاصة القوى الشيعية والقوى الكردية والقوى السنية وقوى المكون التركماني والتي انبثق عنها مجلس الحكم بعد فترة الحاكم المدني (بول بريمر)، استمر تأثير التنوع والتعددية المجتمعية لحين اكتمال مسودة الدستور الدائم لتعلن أن العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب وهو جزء من العالم الإسلامي[٥١]. وبهذا نجد أن التنوع في المجتمع العراقي انعكس في التعددية السياسية، فتأسست العديد من الأحزاب السياسية ومثلت مكونات بعينها، لذا فإن نشاطاتها ووظائفها ومشاركتها في العملية الانتخابية، وعملية بناء الدولة العراقية الجديدة تنطلق من هذا الأساس وإن كان الدستور العراقي قد نص على تمثيلها لكل الشعب إلا انها أحزاب فئوية وليست أحزابا وطنية[٥٢].

ثالثاً: آليات بناء الدولة العراقية

إن البحث في آليات عملية بناء الدولة العراقية ذات التنوع المجتمعي وكيفية بنائها كدولة قوية ذات تعددية، بأمكانها تخفيف حدة النزاعات والتوترات السائدة بين المكونات المجتمعية من خلال تحقيق العدالة، لا سيَّما في ظل فشل الدولة العراقية منذ تأسيسها في بناء هوية وطنية جامعة للشعب العراقي. ويمكن توضيح هذه الآليات بالتالي:

١- تقليص وظائف الدولة العراقية: إن تقليص وظائف الدولة كآلية لعملية بناء الدولة التي طرحها (فرنسيس فوكوياما) تقوم على أساس بناء دولة أصغر ولكن أقوى وفق النموذج الليبرالي الذي يحد أبعاد الدولة ببعدين أساسيين لهما تأثيرهما في عملية بناء الدولة، وهما مدى وظائف الدولة وقوة الدولة. لذا تعد الحكومة أداة الدولة في ممارسة وظائفها، وهي بذلك تتمثل في كل المؤسسات التنفيذية التابعة للدولة في أداء الوظائف والاستجابة للمطالب المجتمعية، وهي في جوهرها تمثل الركن التنظيمي للدولة الذي يقوم على إدارة وتنسيق شؤون المجتمع، وعند تحليل وظائف الدولة العراقية على مستوى نظامها السياسي نجد أن مؤسسات الدولة العراقية لم تكن تعبيراً عن مطالب وحاجات مجتمعها التعددي إلا بعد عام (٢٠٠٣) [٥٣]. وبالرغم من المساعي التي بُذلت من أجل بناء مؤسسات سياسية تعبر عن مصالح المجتمع العراقي التعددي، إلا أنها لا زالت متأثرة بثقافة الطرف الأقوى، وضرورة سيادته وسيطرته على بقية المكونات مما جعل اللغة السائدة هي لغة الصراع بين من يسيطر ومن يحكم، إن عملية بناء الدولة العراقية بعد عام (٢٠٠٣) وبالرغم من نقل السيادة والسلطة إلى الحكومة العراقية الانتقالية في (٢٠٠٤/٦/٢٨)، اشتملت على مظاهر سياسية واجتماعية واقتصادية عكست الواقع السياسي للدولة العراقية، وزادت من ضعفها كالخلاف حول النموذج الفيدرالي لشكل الدولة وسياسات توزيع الثروات والتنوع المجتمعي وتأثير كل ذلك في استقرار الدولة العراقية وفاعلية حكومتها[٥٤]. ونجد أن الدولة العراقية ضعيفة في توفير بعدين مهمين في عملية بناء الدولة، وهما القدرة على أداء وظائفها الأصلية والقدرة على فرض سلطتها، وإن ذلك يدل على ضعف الدولة العراقية مؤسسياً ووظيفياً.

٢-زيادة قوة الدولة (تفعيل دور القانون): يعد تفعيل دور القانون في العراق آلية مهمة من أجل زيادة قوة الدولة العراقية التي تعد بدورها ضرورة من ضرورات عملية البناء، وأن أهمية هذه الآلية تتأتى من مزامنة ضعف الدولة العراقية مع ضعف حكم القانون وضعف درجة مأسسة السلطة السياسية العراقية بعد (٢٠٠٣). يوضح (ماكس فيبر) عالم الاجتماع الألماني الشهير بأن الدولة القانونية تعني درجة عالية من العقلانية التي تقود الإنسان نحو الوضوح في الوصول إلى هدفه ودرجة عالية من الضمان القانوني الذي بدوره يحتاج إلى درجة عالية من تقسيم العمل[٥٥]. ويصيغ اللورد بنغهام مبادئ عديدة تساهم في تفعيل حكم القانون ضمن إطار الدولة وهي كالتالي[٥٦]:

- أن يكون القانون في متناول اليد، أي أن يكون واضحاً وبيناً بحيث يتسنى لجميع المواطنين الاطلاع عليه وفهم فحواه وأن يكفل حماية حقوق الإنسان الأساسية.
- حكم القانون يقضي بأن يكون لكل فرد حق اللجوء إلى المحاكم للفصل في النزاعات وتقرير الحقوق والالتزامات من خلال التقاضي بصورة عادلة.
- تفعيل آليات الرقابة على الوزراء والموظفين التابعين للجهاز التنفيذي ضمن إطار سلطاتهم وصلاحيتهم وعدم الخروج منها وذلك من خلال الاستعانة بالمحاكم القضائية.

يمكن القول إن عملية بناء الدولة العراقية تتطلب تفعيل حكم القانون من خلال تفعيل هذه المبادئ لأجل زيادة قوة الدولة، وهذا بدوره يتوقف على القوة المادية التي تمتلكها الدولة مقارنة بالقوة التي تمتلكها المكونات المجتمعية العراقية، فينبغي أن تمتلك الدولة جهاز ردع يصل إلى درجة كبيرة من التنظيم، وأيضاً تتطلب هذه الآلية اهتماماً شخصياً من الأفراد بأهمية الالتزام بالقانون [٥٧]. قد ينظر إلى الوضع الحالي في العراق على أنه وضع تحرري من حكم دكتاتوري، ولكنه في ذات الوقت يعبر عن ضعف مؤسسات الدولة، فالمؤسسة السياسية المركزية التي كانت تمثل السلطة في العراق قد انهارت بعد عام (٢٠٠٣) وبرزت نتيجة ذلك مشكلات عديدة لا بُدَّ من معالجتها وإصلاح البنية التحتية المنهارة من أجل إعادة احتكار الدولة العراقية للقوة والقدرة على ممارسة الإكراه الشرعي، بيد أن إضفاء الطابع الديمقراطي – الانتخابي على العملية السياسية في العراق بعد عام (٢٠٠٣) له أهمية خاصة في ظل التعددية المجتمعية والقومية والدينية والطائفية في العراق، إلا أن الظروف التي حكمت الواقع في العراق وضعف مؤسسات

الدولة جعل القوى المجتمعية (الشيعية، السنية، لكردية) تتصارع من أجل زيادة قوتها على حساب الدولة العراقية، الأمر الذي يقودنا إلى إعادة النظر في البديل الديمقراطي بالرغم من أهميته كخطوة أولى في عملية بناء الدولة [٥٨].

٣- سياسة اللامركزية آلية لعملية بناء الدولة العراقية: تأسست الدولة العراقية منذ عام (١٩٢١) كدولة موحدة بسيطة ذات نظام ملكي، واستمر كذلك حتى عام (١٩٥٨)، ليتحول نظامها السياسي إلى جمهوري، ويبقى شكل الدولة موحداً، حتى عام (٢٠٠٣) ليكون شكل الدولة إلى اتحادي وفق قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية للعام (٢٠٠٤)، ومن ثم في دستور عام (٢٠٠٥) النافذ حالياً. لذا فقد اتخذت الدولة العراقية بآلية اللامركزية الإدارية واللامركزية السياسية في إدارة الدولة، ويمكن توضيح الفرق بينهما كالتالي[٥٩] :

- **اللامركزية السياسية: تتضمن هذه الآلية لإدارة الدولة صياغة دستور يقوم بتوزيع وظائف وسلطات الدولة بين المركز والأطراف المتمثلة بالأقاليم أو الولايات أو الكانتونات، حيث تمارس هذه الوحدات السياسية سلطتها الداخلية وتنشئ مؤسساتها السياسية لغرض إدارة وحكم ذاتها بشكل مباشر.**
- **اللامركزية الإدارية: نظام إداري يقوم على أساس توزيع الوظائف بين الحكومة المركزية والوحدات الإدارية المحلية التي تخضع في ممارسة وظائفها الإدارية لإشراف ورقابة الحكومة المركزية.**

إن سياسة اللامركزية من السياسات التي تقلل من طغيان الأغلبية على الأقلية، حيث إن الحكومة المركزية تنشغل بعدد من الوظائف الأساسية تاركة الوظائف الفرعية للإدارات المحلية أو الأقاليم، ولها أيضاً درجات تتوقف على العلاقة بين الحكام المركزيين وحكام المناطق المحلية، وهذه الدرجات هي الحكم الذاتي والفدرالية. والتي يمكن توضيحها بالتالي:

- **الحكم الذاتي: ويقصد به نظام لا مركزي مبني على أساس الاعتراف لإقليم مميز قومياً أو عرقياً ضمن إطار الدولة في إدارة شؤونه تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية، وبهذا تعد سياسة الحكم الذاتي آلية استخدمتها الدولة لمعالجة مشكلات داخلية، وفي مقدمتها مشكلة التعدد القومي.**

- **الفدرالية: تدل الكلمة اللاتينية (Foedus) في أصلها التاريخي على العمل التوافقي الذي تشكل بموجبه مجموعتان أو أكثر كياناً سياسياً مشتركاً. أما الدولة الفدرالية فهي دولة واحدة تتضمن كيانات دستورية متعددة لكل منها نظام قانوني خاص بها وتتمتع باستقلال ذاتي وتخضع في مجموعها للدستور الاتحادي باعتباره المنشئ لها والمنظم لبنائها القانوني والسياسي[٦٠]. تأسيساً على ذلك نلاحظ في المجتمعات التعددية يتم اللجوء إلى التجربة الفدرالية عندما يدرك النظام القديم عدم قدرته على الاستمرارية، وفي ذات الوقت لا يمكن تحمل انهيار الدولة بشكل تام، في هكذا حال يكون البديل الفدرالي مناسباً لمجتمعات تعاني من توترات وصراعات قومية ودينية وعرقية، وإن التجربة الفدرالية في العراق تعد تمثيلاً للتجربة الفدرالية في القرن الحادي والعشرون، عانت الدولة العراقية بعد العام (٢٠٠٣) وهو بداية تجربتها الديمقراطية من التناقض الكامن في النموذج الديمقراطي، فالقوى السياسية العراقية أغفلت عن ذلك حيث إن الديمقراطية إن لم توجه وتهذب قد تؤدي إلى السير باتجاه نظام استبدادي أسوأ من الوضع الذي كانت عليه قبل الديمقراطية، فتكون الدولة أمام خيارين: أما استبداد فرد على الآخرين أو استبداد الأغلبية على الأقليات[٦١].**

إن تطبيق الآلية الفدرالية بتحويل الدولة العراقية إلى أقاليم فدرالية مع مراعاة التعددية المجتمعية المميز للمجتمع العراقي تعد ضرورة في عملية بناء الدولة وتطبيق سياسة اللامركزية في أي دولة له مزايا عديدة، لعلَّ أهمها أنها تحقق المشاركة الفعلية في ممارسة الحكم، والمساهمة في عملية صنع القرار من قبل جميع المكونات المجتمعية القومية والدينية، وهي البديل الأنسب للحالة العراقية التي تتميز بالتعددية المجتمعية القومية والدينية [٦٢].

الخاتمة

إن عملية بناء الدولة تتأثر بظروف سياسية وتاريخية وثقافية، وكذلك بنوع الدولة المراد بناؤها، وتأسيساً على ذلك فإننا نرى ضرورة البدء بتقوية سلطة الدول الضعيفة، حيث إن البدء بتقليص مداها قد يقود إلى انهيارها وبروز قوى خارج إطار الدولة، وفي ذات الوقت فإن زيادة قوتها دون أن يصاحب ذلك تقليص لمداها قد يقود إلى استبدادها، والعراق يُعد إحدى الدول التي تضم مجتمعاً متنوعاً وعلى مستويات دينية وقومية وإثنية، في حين ضلت مسألة إدارة هذا التنوع

مشكلة يتطلع أصحابها إلى حلول في ظل تعاقب الحكم من الملكية إلى الجمهورية مروراً بعام (٢٠٠٣) الذي شكل تحولاً مهماً نحو الديمقراطية، حيث ألقت هذه المسألة بتأثيرها على بناء الدولة العراقية، ويعد هذا المتغير متغيرا مستقلا مؤثرا في هذا البناء الذي أدى إلى انعكاس هذا التنوع والاختلاف على المجال السياسي والمؤسسات السياسية. لذا نجد أن عملية بناء الدولة العراقية تتطلب أن تكون السلطة السياسية على درجة عالية من القوة بحيث تستطيع أن تفرض سيطرتها الشرعية على كل أقاليم الدولة، وهو ما عجزت عنه الدولة العراقية، لذا نجد أن الدولة العراقية عمدت وفي سبيل تقوية سلطتها إلى زيادة مدى وظائفها في الوقت الذي كانت فيه تتميز بضعف قدرتها على القيام بوظائفها الأساسية من حماية حدودها والحفاظ على أمن مواطنيها.

المقترحات

وفي ختام دراستنا توصلنا إلى المقترحات الآتية:

١- العمل على بناء إطار مؤسسي فعال وقادر على استيعاب المكونات المجتمعية ومطالبها شريطة أن لا يكون ذلك على حساب قوة الدولة وسلطتها.
٢- تفعيل حكم القانون والمؤسسات الرقابية آلية مهمة تساهم في زيادة قوة الدولة، لذا نرى من الضروري العمل على تعزيز حكم القانون في الدولة ذات التنوع المجتمعي.
٣- ينبغي الأخذ بعين الاعتبار التسلسل الزمني في عملية بناء الدولة بالإضافة إلى نوع الدولة المراد بناؤها فيما إذا كانت دولة استبدادية أم دولة ضعيفة.
٤- إعادة صياغة النظام الانتخابي ليكون أكثر قدرة على الاستجابة لمتطلبات مكونات المجتمع العراقي.
٥- تشريع قوانين ذات صلة بمسألة بناء الدولة المتنوعة مجتمعياً، ومنها قوانين لتحسين التجربة الفدرالية (كاستكمال تأسيس المجلس الاتحادي، تشريع قانون المحكمة الاتحادية، تشريع أو تعديل قانون المحكمة الاتحادية).
٦- تنظيم عمل المؤسسات غير الرسمية، ومنها الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني عبر إجراء تعديلات على قانون الأحزاب السياسية وتعديل هيكلية دائرة الأحزاب لجعلها أكثر حيادية واستقلالاً.

المصادر

١- د. طعيمة الجرف، نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة السياسية ونظم الحكم دراسة مقارنة،ط٤، مصر، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٣.
٢- جاك باغنار، الدولة مغامرة غير أكيدة، ترجمة نور الدين اللباد، ط١، القاهرة، عربية للطباعة، ٢٠٠٢.
٣- فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة صاصيلا محمد، بيروت، المؤسسة الجامعية، ١٩٩٨.
٤- هارولد ج. لاسكي، الدولة نظرياً وعلمياً، ط٢، مصر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٢.
٥- د. حافظ علوان الدليمي، المدخل إلى علم السياسة،بغداد، جامعة بغداد، المكتبة الوطنية،١٩٩٩.
٦- محمد نسيب أوجون، وأصلان مراد، نظرية و ممارسة بناء الدولة في الشرق الأوسط منظور دستوري حول العراق وأفغانستان،ط١، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤ .
٧- فرنسيس فوكو ياما، بناء الدولة النظام العالمي و مشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ط١، ترجمة مجاب الإمام، المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان،٢٠٠٧.
٨- عبد السلام صغور، بناء الدولة الحديثة في الجزائر دراسة تقييمية، أطروحة دكتوراه، الجزائر، كلية الإعلام والعلوم السياسية،٢٠٠٨.
٩- التقرير الأوروبي حول التنمية لعام (٢٠٠٩)، التغلب على الهشاشة في إفريقيا، سان دومينكو دي فيسولي، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي.
١٠-عبد المجيد وسيم رفعت، العراق الانقلابي، الانقلابات الناجحة والفاشلة في العراق (١٩١٢-٢٠٠٣)، بغداد دار الجواهري،٢٠١٥.
١١-د. منذر الشاوي، فلسفة الدولة، ط٢، بغداد – العراق، الذاكرة،٢٠١٣.
١٢-الموند غابرييل وباويل الابن بنكهام، السياسيات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية، ط١، ترجمة هشام عبد الله، عمان –الأردن، دار الأهلية، ١٩٩٨.
١٣-أنتوني غيدنز، علم الاجتماع مع مدخلات عربية، ط٤، ترجمة، د.فايز الصايغ، بيروت – عمان، المنظمة العربية للترجمة و مؤسسة ترجمان، ٢٠٠٥.
١٤-محمد أمين بن جيلاني، مشكلة بناء الدولة دراسة ابيستمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة، رسالة ماجستير، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ألي بكر بلقايد – تلمسان، ٢٠١٤.
١٥-سعد عيسى دهيم، إدارة التنوع وإشكالية بناء الهوية الوطنية دراسة مقارنة (العراق، لبنان، جنوب إفريقيا)، رسالة ماجستير، كلية الإمام الكاظم (عليه السلام) للعلوم الإسلامية الجامعة، قسم العلوم السياسية، النظم السياسية.
١٦- وهيب بن أحمد دياب، معجم تاج العروس مطبعة الصباح، دمشق، ط١، ١٩٩٦.
١٧-زهراء عبد الأمير الحربي، النظام السياسي وإدارة التنوع في العراق بعد عام (٢٠٠٥)، رسالة ماجستير، العراق، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٢١.
١٨-علي نجم عبد الميالي، آليات إدارة التنوع الاجتماعي ودورها في تعزيز السلم الأهلي (العراق ما بعد داعش نموذجاً)، رسالة ماجستير، العراق، معهد العلمين للدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، ٢٠٢٠.
١٩-ستيفن جروزبي، مقدمة قصيرة جداً عن القومية، ترجمة محمد إبراهيم الجندي و محمد عبد الرحمن إسماعيل، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، ط١، ٢٠١٥.
٢٠- كاظم شبيب، المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط١ ٢٠١١.
٢١-محمد رشيد صبار، نحو خطاب إعلامي عربي لمواجهة الطائفية، مجلة دراسات دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٦٣، لسنة ٢٠١٥.
٢٢-برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لبنان، ط ٣، ٢٠١٢.
٢٣-مثنى أمين قادر، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية القضية الكردية نموذجاً، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، سليمانية، ط١، ٢٠٠٣.
٢٤-بهاء الدين مكاوي، استراتيجيات إدارة التنوع الإثني في السودان، بحث منشور على الرابط الإلكتروني https://www.researchgate.net/publication
٢٥-بسام بركة وآخرون، اللغة والهوية في الوطن العربي إشكاليات التعليم والترجمة والمصطلح، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لبنان، ط١، ٢٠١٣.

٢٦-موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري والأنظمة السياسية الكيرى،ط١،ترجمة سعد جورج، بيروت، المؤسسة الجامعية، ١٩٩٢.
٢٧-تشارلز بيللي، الديمقراطية، ط١، ترجمة محمد فاضل طباخ، بيروت، المنظمة العربية،٢٠١٠.
٢٨-صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، الموصل، جامعة الموصل،١٩٨٦.
٢٩-صموئيل هنتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة،ط١،ترجمة سمية فلو عبود، بيروت، دار الساقي، ١٩٩٣.
٣٠-أحمد شاكر محمود الصبيحي، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد (٢٠٠٣) دراسة المفهوم والأسباب، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ع ١٣، العراق كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، ٢٠١٨.
٣١-د. محمود غالب البكاري، دليل المواطن إلى الدولة المدنية، ط١، صنعاء، مؤسسة تمكين للتنمية،٢٠١١.
٣٢-د. عامر حسن فياض و د. إياد العنبر، دولة المواطنة أفكار في إشكالية العلاقة بين الدولة والفرد في العراق المعاصر، مجلة قضايا سياسية، العدد٤٢، بغداد، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٥.
٣٣- شيرزاد أحمد أمين النجار، منظومة المفاهيم عند ديفيد إيستن: دراسة نقدية، مجلة قضايا سياسية، ع ٤١، العراق، جامعة النهرين. ٢٠٠٤.
٣٤-د. وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة الأمة دراسة حالة العراق، ط١، عمان –الأردن، مؤسسة أكاديميون،٢٠١٤.
٣٥-رعد عبد الجليل، مفهوم السلطة السياسية: مساهمة في دراسة النظرية السياسية، مجلة دراسات دولية، ع ٣٧، بغداد، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.
٣٦-د. وسام حسين علي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام (٢٠٠٣)، ط١، برلين-ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠٠١٨.
٣٧-الكسس دي توكفيل،د،ت، الديمقراطية في أمريكا، ج١، ترجمة، أمين مرسي قنديل، القاهرة: عالم الكتب.
٣٨-اللورد بنغهام أوف كونهل، حكم القانون، ط١، ترجمة، محمد إبراهيم خليل، السودان: مركز عبد الكريم مير غني الثقافي، ٢٠٠٧.
٣٩-سرمد رياض عبد الهادي، انظام الاتحادي في العراق وتقدير تشريع قانون المحافظات التي لم تنظم بأقليم، مجلة جامعة الأنبار، للعلوم القانونية والسياسية، ع٨، العراق، جامعة الأنبار، ٢٠١٣.
٤٠-د.عبد الجبار أحمد عبد الله، الفدرالية واللامركزية في العراق، مكتب الأردن والعراق، بغداد، مؤسسة فردرش إيبرت، ٢٠١٣.
٤١-علي جاسم عبد علي، خصائص الدولة الفيدرالية وتطبيقاتها نماذج مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد،٢٠٠٩.

الهوامش

[١]) د. طعيمة الجرف ، نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة السياسية ونظم الحكم دراسة مقارنة ،ط٤ ، مصر ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧٣ ، ص١٧ .
[٢]) المصدر نفسه ، ص١٦-١٨ .
[٣]) جاك باغنار ، الدولة مغامرة غير أكيدة ، ترجمة نور الدين اللباد ، ط١، القاهرة ، عربية للطباعة ، ٢٠٠٢ ، ص١٠-١١ .
[٤]) فيليب برو ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة صاصيلا محمد ، بيروت ، المؤسسة الجامعية ، ١٩٩٨، ص٧٦ .
[٥]) هارولد ج. لاسكي ، الدولة نظرياً وعلمياً ، ط٢، مصر، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، ٢٠١٢، ص٢١ .
[٦]) د. حافظ علوان الدليمي ، المدخل الى علم السياسة ،بغداد، جامعة بغداد ، المكتبة الوطنية،١٩٩٩ ،ص٢٣.

[٧]) محمد نسيب أوجون ، وأصلان مراد، نظرية و ممارسة بناء الدولة في الشرق الأوسط منظور دستوري حول العراق وأفغانستان ،ط١، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، ٢٠١٤ ،ص٤٧ .

[٨]) فرنسيس فوكو ياما ،بناء الدولة النظام العالمي و مشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين ، ط١، ترجمة مجاب الإمام ، المملكة العربية السعودية ، مكتبة العبيكان ،٢٠٠٧، ص٣٥ .

[٩]) عبد السلام صغور ، بناء الدولة الحديثة في الجزائر دراسة تقييمية ، أطروحة دكتوراه ، الجزائر ، كلية الإعلام والعلوم السياسية ،٢٠٠٨،ص١٦ .

[١٠]) التقرير الأوروبي حول التنمية لعام (٢٠٠٩) ، التغلب على الهشاشة في إفريقيا ، سان دومينكو دي فيسولي ، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة ، المعهد الجامعي الأوربي.

[١١]) عبد المجيد وسيم رفعت ، العراق الانقلابي ، الانقلابات الناجحة والفاشلة في العراق (١٩١٢-٢٠٠٣) ، بغداد دار الجواهري ،٢٠١٥ ، ص٢٥ .

[١٢]) فرنسيس فوكو ياما ،بناء الدولة النظام العالمي و مشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين ، المصدر السابق ، ص ١٧ .

[١٣]) د. منذر الشاوي، فلسفة الدولة، ط٢، بغداد – العراق، الذاكرة،٢٠١٣ ، ص٨٥-٨٦ .

[١٤]) الموند غابرييل و باويل الابن بنكهام، السياسيات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية، ط١، ترجمة هشام عبد الله، عمان –الأردن، دار الأهلية، ١٩٩٨، ص٩٣

[١٥]) الموند غابرييل و باويل الابن بنكهام، السياسيات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية، ط١، ترجمة هشام عبد الله، المصدر السابق، ص ٩٣ .

[١٦]) د. منذر الشاوي، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٨ .

[١٧]) أنتوني غيدنز، علم الاجتماع مع مدخلات عربية، ط٤، ترجمة، د.فايز الصايغ، بيروت – عمان ، المنظمة العربية للترجمة ومؤسسة ترجمان، ٢٠٠٥، ص٣٩٩ .

[١٨]) أنتوني غيدنز، علم الاجتماع مع مدخلات عربية، المصدر السابق، ص ٤٠١ .

[١٩]) محمد نسيب أوجون، و مراد أصلان، نظرية وممارسة بناء الدولة في الشرق الأوسط منظور دستوري حول العراق وأفغانستان ، مصدر سبق ذكره ،ص ٢٠ .

[٢٠]) محمد أمين بن جيلاني، مشكلة بناء الدولة دراسة ابيستمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة، رسالة ماجستير ، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، ٢٠١٤ ، ص٢٠

[٢١]) محمد أمين بن جيلاني، مشكلة بناء الدولة دراسة أبيستمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة، المصدر السابق، ص ٢٥ .

[٢٢] سعد عيسى دهيم، إدارة التنوع وإشكالية بناء الهوية الوطنية دراسة مقارنة (العراق، لبنان، جنوب إفريقيا)، رسالة ماجستير، كلية الإمام الكاظم (عليه السلام) للعلوم الإسلامية الجامعة، قسم العلوم السياسية ، النظم السياسية ، ص٢

[٢٣] وهيب بن أحمد دياب ، معجم تاج العروس مطبعة الصباح ، دمشق ، ط١ ، ١٩٩٦ ، ص٣٣١ .

[٢٤] زهراء عبد الأمير الحربي، النظام السياسي وإدارة التنوع في العراق بعد عام ٢٠٠٥ ، رسالة ماجستير ، العراق ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، ٢٠٢١ ، ص١٦ .

[٢٥]) علي نجم عبد الميالي، آليات إدارة التنوع الاجتماعي ودورها في تعزيز السلم الأهلي (العراق ما بعد داعش نموذجاً) ، رسالة ماجستير ، العراق ، معهد العلمين للدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، ٢٠٢٠،ص٩ .

[٢٦] ستيفن جروزبي ، مقدمة قصيرة جداً عن القومية ، ترجمة محمد إبراهيم الجندي و محمد عبد الرحمن إسماعيل ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، مصر ، ط١ ، ٢٠١٥ ، ص٣ .

[٢٧] زهراء عبد الأمير الحربي، النظام السياسي و إدارة التنوع في العراق بعد عام (٢٠٠٥) ،المصدر السابق ، ص٤٦ .

[٢٨] كاظم شبيب، المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط١ ٢٠١١ ، ص٥١ .

[٢٩] محمد رشيد صبار، نحو خطاب إعلامي عربي لمواجهة الطائفية، مجلة دراسات دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، العدد ٦٣ ، لسنة ٢٠١٥ ، ص ٢٩٩ .

[٣٠] برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لبنان، ط ٣، ٢٠١٢ ، ص٦٥ .

٣١ مثنى أمين قادر، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية القضية الكردية نموذجاً، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، سليمانية ، ط١، ٢٠٠٣ ، ص٣٨ .

[٣٢] بهاء الدين مكاوي ، استراتيجيات إدارة التنوع الإثني في السودان ، بحث منشور على الرابط الإلكتروني https://www.researchgate.net/publication

[٣٣] بسام بركة وآخرون ، اللغة والهوية في الوطن العربي إشكاليات التعليم والترجمة والمصطلح ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، لبنان ، ط١، ٢٠١٣ ، ص٢٨ .

[٣٤] موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري والأنظمة السياسية الكبرى،ط١،ترجمة سعد جورج، بيروت ، المؤسسة الجامعية، ١٩٩٢، ص١٥.
[٣٥] تشارلز بيللي، الديمقراطية، ط١، ترجمة محمد فاضل طباخ، بيروت، المنظمة العربية،٢٠١٠، ص٣٢٥.
[٣٦] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، الموصل، جامعة الموصل،١٩٨٦، ص٢٠٦.
[٣٧] صمونيل هنتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة،ط١،ترجمة سمية فلو عبود، بيروت، دار الساقي، ١٩٩٣ ، ص ١٠٢ .
[٣٨] أحمد شاكر محمود الصبيحي، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد (٢٠٠٣) دراسة المفهوم والأسباب، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ع ١٣ ، العراق كلية العلوم السياسية ، جامعة تكريت، ٢٠١٨،ص٢٨.
[٣٩] صمونيل هنتغتون، المصدر السابق ، ص ١١٢ .
[٤٠] د. محمود غالب البكاري، دليل المواطن إلى الدولة المدنية ، ط١، صنعاء، مؤسسة تمكين للتنمية،٢٠١١،ص١٧ .
[٤١] د. عامر حسن فياض و د. إياد العنبر، دولة المواطنة أفكار في إشكالية العلاقة بين الدولة والفرد في العراق المعاصر ، مجلة قضايا سياسية، العدد٤٢، بغداد، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، ٢٠١٥،ص٢٥.
[٤٢] المصدر نفسه، ص ٢٨.
[٤٣] شيرزاد أحمد أمين النجار، منظومة المفاهيم عند ديفيد إيستن: دراسة نقدية، مجلة قضايا سياسية، ع ٤١، العراق، جامعة النهرين . ٢٠٠٤ ، ص٩٠ .
[٤٤] تشارلز بيللي، الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٠ .
[٤٥] عبد المجيد وسيم رفعت ، العراق الانقلابي ، الانقلابات الناجحة والفاشلة في العراق ١٩١٢-٢٠٠٣ ، مصدر سبق ذكره، ص٢٢١ .
[٤٦] د. وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة الأمة دراسة حالة العراق، ط١، عمان –الأردن، مؤسسة أكاديميون،٢٠١٤ ، ص٢٦٢ .
[٤٧] فرنسيس فوكو ياما ، بناء الدولة النظام العالمي و مشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص٣٢
[٤٨] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥ .
[٤٩] رعد عبد الجليل، مفهوم السلطة السياسية: مساهمة في دراسة النظرية السياسية، مجلة دراسات دولية، ع ٣٧، بغداد، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص١٣٢ .
[٥٠] رعد عبد الجليل، مفهوم السلطة السياسية: مساهمة في دراسة النظرية السياسية، المصدر السابق، ص١٣٥.
[٥١] شيرزاد أحمد أمين النجار، منظومة المفاهيم عند ديفيد إيستن: دراسة نقدية، مصدر سبق ذكره، ص١٠٥.

[٥٢]) د. وسام حسين علي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام (٢٠٠٣) ، ط١، برلين- المانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٨ ،ص١٠٨.

[٥٣]) د. وسام حسين علي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام (٢٠٠٣)، المصدر السابق،ص١٢٠ .

[٥٤]) د. منذر الشاوي ، فلسفة الدولة ، مصدر سبق ذكره، ص١١٩ .

[٥٥]) شيرزاد أحمد أمين النجار، منظومة المفاهيم عند ديفيد إيستن: دراسة نقدية، مصدر سبق ذكره، ص١٦١.

[٥٦]) الكسس دي توكفيل،د،ت ، الديمقراطية في أمريكا، ج١، ترجمة، أمين مرسي قنديل، القاهرة: عالم الكتب ، ص ٢١٨.

[٥٧]) اللورد بنغهام أوف كونهل، حكم القانون، ط١، ترجمة، محمد إبراهيم خليل، السودان: مركز عبد الكريم مير غني الثقافي، ٢٠٠٧ ،ص٣٢ .

[٥٨]) سرمد رياض عبد الهادي، النظام الاتحادي في العراق وتقدير تشريع قانون المحافظات التي لم تنظم بأقليم، مجلة جامعة الأنبار، للعلوم القانونية والسياسية، ع٨، العراق، جامعة الأنبار، ٢٠١٣ ،ص١٤٣ .

[٥٩]) د.عبد الجبار أحمد عبد الله، الفدرالية واللامركزية في العراق، مكتب الأردن والعراق، بغداد، مؤسسة فردرش ايبرت، ٢٠١٣، ص٧-٨ .

[٦٠] علي جاسم عبد علي، خصائص الدولة الفيدرالية وتطبيقاتها نماذج مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد،٢٠٠٩، ص٥٤

[٦١]) د. عبد الجبار عبد الله أحمد، الفدرالية واللامركزية في العراق ، المصدر السابق ، ص١٢.

[٦٢]) علي جاسم عبد علي، خصائص الدولة الفيدرالية وتطبيقاتها نماذج مختارة، المصدر السابق، ص ١٩٤ .